

محاضر  
إمام الحرماء محمداً الشيوخ المصرى

١٩٣١







الدَّفْلَتِيَا الْمُصَيَّرَ

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

بمجموعة الملاحق

لمحاضر دور الانعقاد السابع

من رقم ١ - رقم ١٤

( ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ - ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ )

للطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١



## فهرس الملاحق لمجموعة محاضر دور الانعقاد السابع

رقم الملاحق	تاريخ الجلسة	المادة التي تمت التقرير	الموضوع	رقم الجلسة
١	٦ يولي سنة ١٩٣١	(دلة رئيس مجلس الوزراء)	التقارير التي أودعها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أثناء انعقاد مجلس التشيوخ ... ..	١ - ٢
٢	١٤ » ١٩٣١	بلية الاقتراحات والمراض	تقرير اللجنة من الاقتراحات التي لحصتها في يوم ٧ يولي سنة ١٩٣١ ... ..	٣ - ٦
٣	١٤ » ١٩٣١	بلية المالية	» » » مشروع القانون بالغاء الرسم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ انقاص برمن لأشعة مؤلفة لقطاع موقوف الحكومة المؤتمنين على الحاجة ... ..	٦ - ٧
٤	١٥ » ١٩٣١	»	تقرير اللجنة من مشروع القانون انقاص بأخذ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من مال الاحباط الباق خصصه لاكمتاب الحكومة في أسمهم بنك التسليف الزراعي ... ..	٨ - ٩
٥	١٥ » ١٩٣١	»	تقرير اللجنة من مشروع القانون بالغاء الاحباط الزراعي ... ..	١٠
٦	١٥ » ١٩٣١	بلية الاقتراحات والمراض	» » » المراض التي لحصتها اللجنة يوم ٧ يولي سنة ١٩٣١ ... ..	١٠ - ١٢
٧	٢٠ » ١٩٣١	بلية المالية	» » » الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد منصور افندي بتأجيل قسط الأموال والمباد والتفرد جميع مستحقات الحكومة في شهر يولي سنة ١٩٣١ الى شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ وذلك ببلاد مركزي كفر الشيخ والحلة الكبرى ... ..	١٢
٨	٢٠ » ١٩٣١	»	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف افندي بتأجيل قسط الأموال والمباد والتفرد جميع مستحقات الحكومة في شهر يولي سنة ١٩٣١ الى شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ وذلك ببلاد مركزي أسيوط ومنوف ... ..	١٢ - ١٤
٩	٢٠ » ١٩٣١	»	تقرير اللجنة من مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ... ..	١٤ - ١٥
١٠	٢٠ » ١٩٣١	بلية الاقتراحات والمراض	تقرير اللجنة من الاقتراحات التي لحصتها بجلية ١٥ يولي سنة ١٩٣١ ... ..	١٥ - ١٨
١١	٢٠ » ١٩٣١	»	» » » المراض التي خلصت فيها اللجنة بجلية ١٥ يولي سنة ١٩٣١ ... ..	١٨ - ١٩
١٢	٢١ » ١٩٣١	بلية المالية	» » » الاقتراح بمشروع القانون الخاص بقبض الاجابات الزراعية ... ..	١٩ - ٢٠
١٣	٢١ » ١٩٣١	بلية المالية	» » » مشروع قانون بيع المصولات المرتبة لقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري ... ..	٢٠ - ٢٢
١٤	٢١ » ١٩٣١	»	تقرير اللجنة من مشروع قانون خاص بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السومية (صلصة الجاز) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ... ..	٢٢





# مجلس الشيوخ

## ملحق رقم ١

(جلسة الاثنين ٦ يولييه سنة ١٩٣١)

القوانين التي أودعها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
إنشاء انعقاد مجلس الشيوخ

### وزارة المالية

- ١ - مرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٠ بإعفاء حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣
- ٢ - مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ بإعفاء أعضاء مجالس المقريبات .
- ٣ - مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠
- ٤ - مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣١ بتأويل بعض أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠
- ٥ - مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣١ بتعديل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ عن الإحصائيات العمومية القروية من الأمراض المعدية .
- ٦ - مرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣١ بتعديل دوائر الانتخاب لمجلس النواب .
- ٧ - مرسوم بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣١ بتعديل دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ .
- ٨ - مرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ بإضافة أحكام تكميلية لقانون ١٣ من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الصادر بشأن الجنسية المصرية .
- ٩ - مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ بشأن المطبوعات .

### وزارة المالية ومنها ميزانيات الدولة وحسابها الختامي

- ١٠ - مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٠ إعفاء شركة السكر المصرية من دفع رسم الانتاج من ٩٠.٠٠٠ من السكر المصنوع في معاملها .
- ١١ - مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٠ بإعتماد الحساب الختامي لإدارة المالية من سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
- ١٢ - مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٠ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٣٠
- ١٣ - مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص بالاشتراك في بنك زواحي .
- ١٤ - مرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ خاص بالخدمات السكرية .
- ١٥ - مرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٠ بتكاثف الصولات بالجيش المصري .
- ١٦ - مرسوم بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٠ بإعتماد المنازل المدرسة الأثرية القديمة بالدمشق من قسمة أرض من أملاك الدولة بقسم الزاوي .

- ١٧ - مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٣١ بتعديل جدول مواعيد ومقايير أعضاء شرايب الأقطان المحلية بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٩
- ١٨ - مرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ لتخصيص بتعديل الترفقة الإجرائية .
- ١٩ - مرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ بوضع لائحة مؤقتة لتفاد مطلق الحكومة الزاويين على الحالية .
- ٢٠ - مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣١ فرض رسم استهلاك أمر إنتاج على الكبريت .
- ٢١ - مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣١ فرض إنتاج رسم على قناعات لإستعمال السجائر .
- ٢٢ - مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣١ بشأن الرسوم الإجرائية ورسم الإنتاج على السكر .
- ٢٣ - مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بتعديل رسم الإنتاج على بعض الأصناف (البيستول الخ) .
- ٢٤ - مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣١ بإعفاء حوايد الرصيد على القاديين والقاديين قراني المصرية .
- ٢٥ - مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣١ بإعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
- ٢٦ - مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ بإعلان أسعار الطعامة في بيع الأصناف والمحاربات الأولية .
- ٢٧ - مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣١ بإعفاء قسمة الأرض اللازمة لإنشاء سوق الجبلية القصر ولقافة بإعفاها من المبالغ العامة .
- ٢٨ - مرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
- ٢٩ - مرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ خاص بتعويض أسرة الخفرا .
- ٣٠ - مرسوم بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٣١ بربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .
- ٣١ - مرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣١ بربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .
- ٣٢ - مرسوم بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ بإعتماد اتفاق وزارة المالية وشركة سكة حديد الميناء بشأن تسوية المبالغ اللازمة لأعمال المبالغ العامة .
- ٣٣ - مرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣١ برفع النسبة المقررة لمصاريف الاستغلال الخاصة في عقد الاتفاق مع الشركة المذكورة من ٦٤ ٪ إلى ٧٠ ٪ لمدة سنتين .
- ٣٤ - مرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣١ بجمع بين التكميلية السابق مرتباً سنوياً .
- ٣٥ - مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣١ بفتح شركة لفرز ونسج الأقطان وشركة الفرز المحلية المصرية بإعفاء .
- ٣٦ - مرسوم بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ بتعديل رسم الاستهلاك أو الانتاج على الكبريت .
- ٣٧ - مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣١ بإعتماد الاتفاق الذي عقده بين وزارة المالية وشركة سكة حديد القوية البحرية خاصة بتعديل شروط الإقارة التي تمنحها الشركة إلى الحكومة .

## وزارة الخفانسة

- ٣٨ - مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ يمنع مفعة لفتح الايجارات الزراعية .
- ٣٩ - مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الأهل بشأن الجرمين الأحداث .
- ٤٠ - مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بإضافة أحكام جديدة الى قانون العقوبات الأهل بشأن الجرمين التي تقع بواسطة السيف وغيرها .
- ٤١ - مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسية .
- ٤٢ - مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بإضافة الاجاز .
- ٤٣ - مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١ بإضافة أحكام جديدة الى القانون العقوبات الأهل بشأن انخراط الاقارب والاصناف يا دون حق .
- ٤٤ - مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قض وأبرام .
- ٤٥ - مرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض مواد لائحة الاجراءات الماخطة لساك الأهل .
- ٤٦ - مرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ بتعديل لائحة الامانة أمام الحاكم الأهل .
- ٤٧ - مرسوم بقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٣١ بتعديل المادتين ٣١٢ و ٣٢١ من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية .
- ٤٨ - مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ شتمل على لائحة ترتيب الحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .
- ٤٩ - مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل .

## وزارة الأشغال العمومية

- ٥٠ - مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ بتعديل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٦ ورسم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزح الملكية لفتح العامة .
- ٥١ - مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بنزع الملكية لفتح العامة .

## وزارة المعارف العمومية

- ٥٢ - مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية .
- ٥٣ - مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بإلغاء النصف القبلي بأحكام المادة العامة .
- ٥٤ - مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣١ بتعديل اللائحة الأساسية لتلك الحقوق .
- ٥٥ - مرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل اللائحة الأساسية لتلك الكتب .

## وزارة المواصلات

- ٥٦ - مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة لشبكة الحديدية والمطارات والفيلونات .

## وزارة الزراعة

- ٥٧ - مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣١ انخاص بمنح الحيوانات ضد مرض الحمى القلاعية .
- ٥٨ - مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ انخاص بتعليم وزارة المصنع للسكرادس .
- ٥٩ - مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣١ انخاص بوضع أحكام رعية خاصة بقدرة المصنع للسكرادس .

- ٦٠ - مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣١ انخاص بشأن استيراد بطور القتب الحنسي المروعة بالشارق .

- ٦١ - مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣١ انخاص بإضافة قترين جديدين الى المادة الأول من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ لولاية الزروعات من الآفات المتلفة من الخارج .

## وزارة الخارجية

- ٦٢ - مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٠ بالمواظعة على معاهدة البريد الدولية والاتفاقات الأخرى الموقعة عليها بحدوده ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٩ بقرير البريد العام

## وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية

- ٦٣ - مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٠ بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية .
- ٦٤ - مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
- ٦٥ - مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٠ بتعديت اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية (الأوقاف الخيرية) يبلغ ١٣٠٠ جنيه لتكلفة سبعة واة سيور ومطبعة .
- ٦٦ - مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٠ بتعديت اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية يبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه لند التجاوز المظنور حصوله في بعض ارباب الخيرية .
- ٦٧ - مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٠ بتعديت اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يبلغ ٢١٠٠٠ جنيه لند التجاوز المظنور حصوله في صرافير الأليات وفي المصاريف القضائية والمخوة .
- ٦٨ - مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .
- ٦٩ - مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٠ بتعديت اعتماد اضافي يبلغ ١٧٠٠٠ جنيه في ميزانية مصروفات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية للاتفاق مع على ما يلزم لند منه بدنه بتأسيير وما يقع ذلك .
- ٧٠ - مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣١ بتعديت اعتماد اضافي يبلغ ٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لند التجاوز المظنور حصوله في بند المصاريف القضائية .
- ٧١ - مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ بتعديت اعتماد يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لتكلفة المصروفات في جميع أبواب الخيرية .
- ٧٢ - مرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣١ بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية
- ٧٣ - مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣١ بإعداد الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المالية .
- ٧٤ - مرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣١ بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
- ٧٥ - مرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

وقررت اللجنة بإجماع الآراء اختيارها بقرينة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى وزارة المواصلا ت .

الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم امين حسين يوسف افندي بتأجيل قسط الأموال والسياد والخفرو جميع المبالغ المستحقة للحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ على بلاد مركى اشخون ومنوف الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١

الاقتراح رقم ٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور افندي بتأجيل قسط الأموال والسياد والخفرو جميع المبالغ المستحقة للحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ على بلادى كفر الشيخ والحلة الكبرى الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١

وقد اطلمت عليها وتناقشت في موضوعها وسمعت ايضا من حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح الثاني .

وقررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحين برغبة ومقبولين شكلا ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتهما الى لجنة المالية

رئيس اللجنة  
عنه : اللواء على أحمد

ملحق

لتحري لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراحات التي لحصتها  
بجلسة ٧ يولييه سنة ١٩٣١

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوى بك وهذا نصه :

حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم مذكرة تفسيرية واقتراح بمشروع قانون بتفويض قيمة إيجار الأطنان الزاوية من سنة ١٩٢٩ الداخلة في سنة ١٩٣٠ بأمل عرضه على هيئة المجلس المحقر لنظره بطريق الاستعجال .

وتفضلوا بإصباح البوالة بقبول عظيم احترامى

يعقوب بباوى

٢٢ يونيو سنة ١٩٣١

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة المنيا

## ملحق رقم ٢

(جلسة الثلاثاء ١٤ يولييه سنة ١٩٣١)

تقرر لجنة الاقتراحات والمراض

عن الاقتراحات التي لحصتها اللجنة يوم ٧ يولييه سنة ١٩٣١

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

أحال المجلس الاقتراحات الآتية الى اللجنة :

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوى بك بتفويض قيمة إيجارات الأطنان الزراعية من سنة ١٩٢٩ الداخلة في سنة ١٩٣٠

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

وقد اطلمت عليه وتناقشت في موضوعه .

وقررت اللجنة بإجماع الآراء اختيارها اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم فليى فهمى باشا قيام الحكومة بتسديد الديون التي للبنوك على الأهالى وتقسيتها على تسعين سنة ثم تخصيصها مع الأموال الأميرية .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١

وقد اطلمت عليه وتناقشت في موضوعه .

وقررت اللجنة بإجماع الآراء اختيارها اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته الى لجنة المالية .

الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد أير النصر افندي افندي بأن تمر السكة الحديدية الى أنشئت بين سيدى غازى وأدينا على بلدة قوه .

أحيل هذا الاقتراح بجلسة ٦ يولييه سنة ١٩٣١

وقد اطلمت عليه وتناقشت في موضوعه .

(١)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم قليني باشا وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة الجليل رئيس مجلس الشيوخ الأتم .

أرجو بعد قبول عظيم احترامي — عرض اقتراح المرفق طيه الخاص  
بديون الأهالي على هيئة مجلس الشيوخ الموقرة لاحالته على اللجنة المختصة للنظر  
فيه بصفة مستعجلة .

وفي الختام أرجو التنازل بقبول فائق احترامي ما

قليني فهمي

٢٢ رجب سنة ١٢٣١

### ديون الأهالي

إن أخطر مسائلنا الراهنة شأنا وأشغلا لقلوب ذوي الحل والعقد، ونحو اطوار  
المفكرين من الأمة إنما هي مسألة ديون الأهالي .

إن مسألة رهن أطيان البلاد للشركات والبنوك المقارية والتصرف بترع  
ملكيتها واتخاذها من يد أربابها ليست كإحدى المسائل بل لها من الأهمية منزلة  
فوق كل منزلة .

والآن وقد أصبحت البنوك المقارية تملك جل عقار البلاد رهنا على ديون  
الأهالي وترى باعينا يوبيا التصرف في بيع مقادير عظيمة منها مما أدى  
لخراب عدد عظيم من العائلات .

لأننا إذا قلنا إن البنوك المقارية أصبحت بملكها أراضي البلاد  
حكومات اقتصادية مستقلة ذات نفوذ عال تحترم ملكيتها وتنفذ أرائها داخل  
حكومة سياسية .

خطر جسيم وجسيم جدا يجب المبادرة إلى علاجه . وقد سبق لي أن قدمت  
اقتراحا عن هذا الشأن للحكومة في ٨ أبريل سنة ١٩١٢ بنيت فيه بيانا كائنا  
ما يصيب الحكومة والبلاد من الأضرار والأخطار التي تحمل بالملكية المصرية  
بسبب ذلك، وطلبت منها في ذلك الاقتراح أن تحصر جميع ديون الأمة وتحمل  
على عمل البنوك في ردها وتقوم بسداد المطلوب لها ولو بصفة تمهل لهذا  
الغرض ويجري تقييده على آجال طويلة فتوافد مرضية بصير تمصيلها مع  
أقسام أموال الميرى . وهذا العمل يخدم نفسها والأهالي مما تصون عقارات  
البلاد لأصحابها وتحفظ لنفسها كرامتها وجدها .

فدها لي ما طالعته في يوم من الأيام بحديقة الأهرام الفراء الصادرة  
في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ من وجود ٨٠٠ قضية نزاع ملكية في شهر  
واحد أمام المحكمة المختلة .

أزعمني هذا الأمر فصرخت صرخة عالية حتى أئبه المصريون من نومهم  
الصميق واستيقظوا إلى ما ستؤول إليه حالتهم الاقتصادية إذا ظل الحال  
مستورا على هذا المنوال، ولعلك أعيد ما سبب اقتراحه راجعا أن ينظر إلى هذا

### مذكرة تفسيرية

عن اقتراح مشروع قانون بتخفيض قيمة إيجار الأطيان الزراعية  
عن سنة ١٩٢٩ إلى السنة ١٩٣٠

بمآل المهمة التي أعطيت للساجرين بتأجيل مشرين في المساهمين قية  
الإيجارات والتي صدر بها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لم تخفف وطأة الحالة  
عليهم نظرا لأن الانخفاض في أسعار المحاصيل وخاصة في أسعار القطن  
وهو المحصول الرئيسي يجاوز النصف من الثمن الذي اعتبر أساسا للتعاقد .  
وبما أن حالة العالم الاقتصادية في نزل مرتبكة لنا قد أصبح الأمل  
مقطوعا بأن تموض المحاصيل الآتية على الزراع بعض الانساعة حتى يقوم  
بسداد ما أمهل فيه .

ومن المشاهد الآن أن أغلب كبار الملاكين المتعاقبين قد خفضوا من تظاء  
أنفسهم الإيجارات لشعورهم بوجوب التعاون مع الساجرين . ولكن يوجد  
فقر منهم منعت لعدم حبه لهذا التعاون فلا يرضخ إلا لسلطة القانون .

كما أن الأطيان التي تديرها وزارة الأوقاف (أهلية وخيرية) وأطيان القصر  
والبحرور عليهم والأطيان الموضوعة تحت الحراسة القضائية وكذا أطيان  
الحكومة وبالأجمال كل الأطيان الموضوعة تحت إشراف سلطة ثانية غير  
سلطة الأفراد لم يتمكن مستأجروها من الاتفاق على التخفيض ويتج هذا ولم  
الدعوى عليهم وتحملهم المصاريف القضائية علاوة على خسارتهم الباهظة .

فأزاء هذه الحالة لابد من وضع قانون يوجب تخفيض قيمة الإيجارات  
من كافة العقود التي أبرمت عن سنة ١٩٢٩ إلى السنة ١٩٣٠ ما

مقبول يباوى

عضو مجلس الشيوخ من دائرة المنيا

### مشروع القانون

نحن فؤاد الاول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تخفيض قيمة الإيجارات عن الأطيان الزراعية بنسبة ٣٠٪  
من قيمة العقود التي أبرمت عن سنة ١٩٢٩ إلى السنة ١٩٣٠

مادة ٢ — يستثنى من هذا التخفيض :

( أ ) إيجارات الأطيان التي زرعت قصبيا .

( ب ) العقود التي تم الاتفاق بشأنها بين المتعاقدين على قيمة التخفيض .

( ج ) العقود التي تسددت قيمة إيجاراتها .

مادة ٣ — يسرى هذا القانون على الأحكام التي صدرت ضد المستأجرين  
ولم تسدد إلى الآن .

مادة ٤ — ينفى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

مادة ٥ — على وزير الخزانة تنفيذ هذا القانون يعمل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية .

مصدر في

الأسر الخطير حتى تتخلص البلاد من هذا الخطر الداهم فتصبح أحرارا في أموالنا كما تكون أحرارا في أحوالنا .

وإن سأل في إبدله أى لازالة هذا الضرر الواقع فأرى أنه يوجد علاج تستطيع الحكومة دون سواها وإذا أرادته الحكومة فقد نجحت به هي والأمة من سوء الوائبات الاقتصادية المتوقعة .

وأنا لا أظن أنه يستقر على في هذا المقام بعض المشبعين بأفكار ومبادئ لا تنطبق على مصر والمصريين في شيء .

مبدأ تدخل الحكومة جائز لم يتحت حينما لا توجد وسيلة أخرى وما الحكومة سوى جزء من الشعب في كل حال ، وكل فجع له في حاله ومع حكومته شأن قد يحتفظ عن مثله عند شعب آخر .

فلندع هذا البحث النظري جانباً ونرجع الى الاقتراح الفعلي الذي فيه الزايرة وصالح الأمور للديار وأهلها .

في اعتقادي وفيما يتبين من اعتقاد آخرين أن الوسيلة الوحيدة لانقاذ مصر من آفة ديون الأهالي التي لا يتبدى مجموعها ٣٠ مليون جنيه — هي أن تمتد الحكومة فرضاً بقيمة تلك الديون وتعمل تجاه ظرومها عمل الناشئين بفائدة مناسبة الى مدة تسعين سنة مع جعل جباية الأقساط مع جباية الأموال الأميرية ونظام واحد .

فلذا تحققت هذه الأمنية الجليلة فإن أيسر نتائجها إقرار الثروة للأمة بعد تزعمها وهو أعظم خدمة تقدم للبلاد وأهلها في هذه الأوقات الصعبة التي نهن منها الأمة بسبب الكثرة المالية وتكون تاج شرف للاعمال الجليلة التي قامت بها الوزارة الحاضرة من الإصلاحات الجمة نحو البلاد كما أنها تكون فاتحة خير وعنوان نفع للبرهان الجليل ما

في ٢٣ برنيه سنة ١٩٢١

قلبي فهمي

مذكرة تفسيرية

لاقتراح الخالص بديون الأهالي

إن اقتراحى هذا ليس الأول في باب ولا هو بدعة خلقتها من تخيلات بل له سابقة جديرة بالاحترام .

تلك السابقة هي أن ساكن الجبلان المغفور له الخديوي اسماعيل عند ما جلس على عرش الخديوية المصرية وجد أن أهالي القطر مدبتون بمسألة ملايين من الجنيهات ففزع عليه الأمر وقال : يصعب عليّ جداً أن أرى شيء تحت عبودية المراهين وأمر في الحال بعمل الوسائل اللازمة لتسديد هذه الديون وإحلال الحكومة محل الناشئين وتقسيط هذه الدين على سنين طويلة وجعل أقساطاً ممتدة بأقساط الأموال الأميرية مما سهل دفع هذا الدين تسهيلاً كبيراً .

فهذه العملية حفظت الدين لأصحابها ، واتسحت بهذه الوسيلة البلاد امتناشاً كبيراً وراحت حالتها المالية وراياً عظيماً مما يجعل تقدير اسماعيل رحمه الله المجد والفضل للذين يدومان مبادات مصر دائماً .

وفي سنة ١٩١٢ لما كان كل عمل يعمل يصعب أن يكون بمشورة الاحتلال قدمت هذا الاقتراح لفائدة المرحوم اللورد كنتسفر . فحال منه إعجاباً عظيماً وموافقة تامة على تنفيذه وأمر في الحال بمصردين صفار الفلاحين لتسديده الحكومة أولاً — ثم دين كبار الزراع لتسديده ثانياً ونقل الحكومة محل الناشئين وتقسيط هذه الديون على أجيال طويلة . ثم تحصل مع الأموال الأميرية بالطريقة التي شرحتها في اقتراحى .

ولكن لسوء الحظ دعت الدنيا بالحرب المالية وراح ضحيتها ذلك المصلح الكبير رحمه الله . فوقف المشروع .

والآن وقد تسطت البنوك العقارية نشاطاً كبيراً في تزعم ملكية المدينين نظراً لسوء الحال وعدم تسديد المطلوب حتى أتت الفدان الذي يساوي ٣٠٠ جنيه يباع بمبلغ ٤٠ و ٥٠ جنيه .

وليفنى أنه تشكلت شركات أجنبية تقاسدة الحضور لمصر لتزعم هذه الفرصة تشتري كل ما يمرض البيع من الأفيان . ومن حسن حظهم وسوء حظنا عدم وجود تهدية لدى أهالي البلاد للتشترى فكان البلاد أصبحت بمصيرين : الأول تزعم ملكية الأملاك من أصحابها ، والثانية امتلاك الشركات الأجنبية للأراضي وهي الثروة الوحيدة للبلاد .

فهذه الأسباب رأيت من واجبي أن ألقت نظر هيئة مجلسنا الموقر لهذا الخطر الجسيم راجياً أن يعمل على نجاة البلاد منه بالوسيلة التي قدستها في اقتراحى تحت عنوان " ديون الأهالي " وإلزامي الأمل للجلس ما

قلبي فهمي

( ٢ )

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر الخار افندي وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراحى هذا راجع عرضته على هيئة المجلس وإدراجه في جدول أعمال يوم ... .. الموافق ... ..

الاستماع

من خطرات الإصلاح الذي لا تزال وزارة المواصلات تمحصر عليه ذلك المشروع الجليل لمشروع " أفضل سكة حديدية قديمة " من سيدهم فخري الى أفضها مائة بمطوبس " .

(٤)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور اندى وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بتقديم اقتراح بتأجيل قسط الأموال والسياد والمخفر وجميع  
مطلوبات الحكومة المستعقة في شهر يولييه الحالى الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١  
وذلك عن بلاد مركى كفر الشيخ والمحلة الكبرى المقرر التحصيل فيها الآن  
أعلا عرضه على هيئة المجلس الموقر لنظرة بطريق الاستعمال .  
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احتراى ما

٢ يولييه سنة ١٩٣١

محمد منصور  
عضو مجلس الشيوخ  
عن دائرة كفر الشيخ والمحلة الكبرى

### الاقتراح

حيث ان الحالة المالية الآن سيئة جدا وبخصوصا ببلاد مركى كفر الشيخ  
والمحلة الكبرى لأن معظم أراضيها لا تاتي بمحاصيل شتوية مناسبة ولا يمكن  
تمويلها القيام بسداد الأقساط المطلوبة الآت من متأخر سنة ١٩٣٠  
ومطلوبات سنة ١٩٣١ في شهر يولييه الحالى .

وحيث ان ثلاثة أرباع بلاد المركين مقرر الدفع فيها في شهور أكتوبر  
ونوفمبر وديسمبر من كل سنة .

لهذه الأسباب أقترح تأجيل مطلوبات شهر يولييه الحالى الى أكتوبر  
سنة ١٩٣١ عن باقي بلاد المركين البالغة الربع تقريبا وتعديل أقساط الستين  
المقبلة بأن يكون الدفع فيها في شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر أسوة بباقي  
بلاد المركين لأن جميع أراضيها متساوية من حيث المحصول وتربة الأرض ما

محمد منصور  
عضو مجلس الشيوخ  
عن دائرة كفر الشيخ والمحلة الكبرى

## ملحق رقم ٣

(جلسة الثلاثاء ١٤ يولييه سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون بإنشاء الرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩  
الخاص بوضع لائحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزائرين على الحاجة

(القرار خرفة الكتب المحرم عن صيرى بك)

أحال المجلس بطلسته المتقدمة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية  
مشروع قانون أقره مجلس النواب بإنشاء الرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩  
المعمل بالرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ الخاص بوضع لائحة مؤقتة  
لتقاعد موظفي الحكومة الزائرين على الحاجة .

ولما كان أول واجب في ظنى عندما فكرت الحكومة في هذا الخط أن  
لا تعجز بهذا "كفوفه" حوت كثيرا من مختلف الصناعات ولما تاريخ محمد  
يرجع الى عهد ساكني الجثمان المنفور له عهد إلى إنشاء رأس الأسرة المالكة  
حيث أوجد فيها معامل للطرايش وغيرها .  
ولأن هذا البلد "قفوه" يسكنها على الأقل أربعون ألف نسمة وهي عاصمة  
المركز ولها شهرة تجارية عظيمة .

### "أقترح"

أن تمر السكة الحديدية بغزة أولا ثم تخرج الى مطربس ثم أدينا فتكون  
الوزارة بذلك قد ربطت البلاد بعضها ببعض وقدمت التجارة في حدود هذه  
الإدارة ما

محمد أبو النصر القادر

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة دسوق

(٣)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفسدى  
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم اقتراح تأجيل قسط الأموال والسياد والمخفر وجميع  
مستعقات الحكومة في شهر يولييه الحالى الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ وذلك  
عن بلاد مركى أشمون ومنوف المقرر التحصيل فيها الآن أعلا عرضه على  
هيئة المجلس الموقر لنظرة بطريق الاستعمال .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احتراى ما

٢ يولييه سنة ١٩٣١ أمين حسين يوسف

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة أشمون متوفية

### الاقتراح

حيث ان الحالة المالية الآن سيئة جدا وبخصوصا ببلاد مركى أشمون  
ومركى متوف لأن محصول الشتوى قليل ولا يكفي المصروف على الزرعة  
القطعية وزراعة الدرة النيل . وان الفلاح في شدة الاحتياج وفى أسوأ ميثة  
نظرا لضائقة المالية العامة في جميع القطر فنرجو تأجيل مطلوبات شهر يولييه  
الحالى الى أكتوبر سنة ١٩٣١ لكي تتحسن الحالة المالية في خلال هذه المدة  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢ يولييه سنة ١٩٣١ أمين حسين يوسف

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة أشمون متوفية

وقد دل العمل بهذه الأئمة في الفترة التي انقضت من تاريخ صدورها إلى الآن أنها لم تخضع للفرض الذي وضعت من أجله بالنظر إلى توسع الوزارات والمصالح في التطبيق ما أضعاف الفائدة المرجوة منها . لذلك قرر مجلس الوزراء يجتبه المنتقاة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ أن يبطل العمل بها بعد أن تخصص وزارة المالية الطلبات الموجودة بها الآن وبالوزارات الأخرى وعرض ما ترى عرضه منها على مجلس الوزراء .

ولأن المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ شمل أحكاماً استثنائية لم يتحقق بتنفيذها الفرض الذي وضع من أجله ؛

ولأن في قائمته رجوعاً للأصل ؛

رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون المبرور من أن يكون المقصود من إقرار المادة الثانية وهي مادة الاستثناء ألا يطبق إلا على الوظائف الزائدة عن الحاجة والتي يقرر الاستثناء عنها ودرجاتها وأن لا يشمل هذا الاستثناء الموظفين والمستخدمين الذين يشغلون وظائف شخصية بمرتبات أعلى من وظائف دائمة بمرتبات أقل والتي يبدعها تفسير قسم قضائياً الحكومة بمائلة للوظائف الزائدة عن الحاجة .

وتتشرف اللجنة بعرض ما رأت على المجلس ما

رئيس اللجنة  
حسن صبري

١٤ ربيع الأول ١٣٥١

فيما يلي نص مشروع القانون :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١

مادة ٢ - لا يسرى حكم المادة السابقة على الطلبات المقدمة لسنة ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ بترك الخدمة على مقتضى المرسوم بقانون المذكور والتي لم يكن فصل فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في .....

وقد بحثت لجنة المالية مشروع هذا القانون بمجلسها المنعقد في ١٤ يولي سنة ١٩٣١ وانضمت بمحضرة مندوب وزارة المالية وبحيث ما أدلى به من البيانات عما أرادت الاستفسار عنه من وزارة المالية .

وهذا بيان الأسئلة التي وجهتها اللجنة إلى حضرته وأجابته عليها .

سأته اللجنة السؤال الآتي وهو :

« المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ نصها : متى أصدر مجلس الوزراء - بناء على مقترحات وزارة المالية - قراراً بشأن الوظائف الزائدة على الحاجة في وزارة أو مصلحة ما تنشر الوزارة ذات الشأن إعلاناً في الجريدة الرسمية يبيّن عدد الوظائف التي تقدر الاستثناء عنها ودرجاتها ».

والفقرة الثانية من مشروع القانون المطروح الآن أمام اللجنة بإنهاء المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ جاء فيها ما نصه : « لا يسرى حكم المادة السابقة على الطلبات المقدمة لسنة ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ بترك الخدمة على مقتضى المرسوم بقانون المذكور والتي لم يكن فصل فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون » .

فهل الطلبات الموجودة لدى الحكومة الآن خاصة بمن ينطبق عليهم نص الفقرة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ أي الموظفين والمستخدمين الزائمين على الحاجة فقط ؟

فقدم حضرة مندوب وزارة المالية بياناً تخلياً بما فيه « أن حكم المادة الثانية من مشروع القانون بإنهاء التشريع المؤقت سيكون قاصراً على الطلبات الخاصة بالوظائف الزائدة عن الحاجة وبالوظائف الشخصية التي يمتدحها تفسير قسم القضاء بمائلة للوظائف الزائدة عن الحاجة وفقاً للبيان الوارد في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب » .

ثم وجهت إليه اللجنة السؤال الآتي :

( بناء على ذلك يكون رد الحكومة بالنسبة للوظائف الشخصية التي لم تسأل الآن على نظر فهل ترى الحكومة أن يقتصر فقط على الاستثناء على الموظفين الذين استغنى عن وظائفهم فلا ؟ ) .

فأجاب حضرة مندوب وزارة المالية بأن للحكومة الحق في قبول الطلبات أرفضها وأنه يظن تخصيصاً أن الحكومة قد لا تمنع في قبول هذه الرتبة إذا وافق المجلس عليها .

ونظراً للأسباب المبينة بمذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء الخاصة باستصدار هذا المرسوم بقانون التي جاء فيها :

« من الوسائل التي اتخذت لتحقيق الاقتصاد للمجلس من مجموع ربط مهام الموظفين استصدار المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ بوضع لائحة مؤقتة لتفاد موظفي الحكومة الزائمين على الحاجة تسمح لهم بمنحدر خدمة الحكومة دون أن يفقدوا حقهم في الماش أو المكافأة وتضمنهم مزايا من شأنها تحسين الماش أو المكافأة ترضياً لهم في ترك الخدمة » .

(و) وأن عقد تأسيس البنك يجب أن توافق عليه الحكومة ويجب أن ينص فيه بنوع خاص على ما يأتي :

أولاً - أن تحمل الحكومة في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل من حصتها في رأس المال .

ثانياً - أن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المتدرب أو من يهد إليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء .

ثالثاً - ألا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أي قرار يخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب اعتماده بمرسوم .

(ز) وأن تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق المحجز الإداري طبقاً لأحكام الأمر الملكي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٢ - وأن اللجنة المالية بوزارة المالية بمذكرتها المرفوعة إلى مجلس الوزراء والموقعة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ قد أشارت إلى أن يكون رأس مال البنك في بادئ الأمر مليوناً من الجنيهات ، وأن يبلغ بأكمله عند التأخير بحيث أن اشتراك الحكومة يقتصر في الوقت الحاضر على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه تخضع من الاحتياطي العام ، وأن يكون ذلك مرسوم بمشروع قانون يميز أخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام وهو مشروع القانون المروض .

استوفت اللجنة أثناء بحثها أمراً :

٣ - الأول أنه جاء في أكثر من مذكرة من المذكرات التي رفعت إلى مجلس الوزراء من وزارة المالية خاصة بتأسيس بنك التسليف الزراعي "أن البنك" مهمته تقديم الأموال لصغار الملاك الذين لا يجدون لهم وسيلة للاتصال بالبنوك القائمة في البلاد" - و "من المعلوم أن الغرض من إنشاء البنك الزراعي تقديم الأموال لحاجيات الزراعة التي لا تجد الآن طلبها لدى البنوك القائمة في مصر أو عبارة أخرى تقديم الأموال اللازمة لصغار الملاك" كما أن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب والمناقشات التي جرت به قد سارت في غير موضع إلى ما قد يوم أن التسليف الذي يقوم به البنك خاص بصغار الملاك والزراع .

ولما كانت العمليات التي أشار إليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي رخص للحكومة بالاشتراك في تأسيس هذا البنك عامة وغير مخصصة بصغار الملاك أو الزراع فقد استفسرت اللجنة من الحكومة عن ذلك .

وقد أجابت الحكومة كآلية على يد حضرة مندوبها بأن "العبارة الواردة في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء بأب مهمة البنك الزراعي هي تقديم الأموال لصغار الملاك ليس الغرض منها تحديد مهمة البنك بل بيان أهم أغراضه في الوقت الحاضر . أما العمليات التي يسوق بها البنك فينبغي في عقد الشركة الابتدائي وهي تطابق ما ورد بشأنها في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠"

ومن ذلك البيان تأخذ اللجنة أن مهمة البنك عامة كما حددها المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠

## ملحق رقم ٤

(جلسة الأربعاء ١٥ يولييه سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام لتخصيصه لآكتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن صدي بك )

"أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية مشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام لتخصيصه لآكتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي بعد أن أقره مجلس النواب .

ولجنة المالية قد بحثت هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ١٥١٤ يولييه وارتفعت بمضرة مندوب وزارة المالية ووقفت على ما أدلى به من البيانات التي طلبت .

وبتخلص بمقتضى اللجنة :

١ - أن الحكومة قد رخص لها بمرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ (أ) بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي يتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية ذكرها :

التسليف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية والمأشقة وأصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للمحاصيل التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل المساعدة على إيجاد المنتجات التي تعمل لشغلة الزراعة والتسليف الزراعي وانتشار تلك المنتجات .

(ب) وبأن يكون اشتراك الحكومة بالآكتاب في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا يتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه .

(ج) وبأن تضمين الحكومة لآسهم المكتوبة لرأس المال الأصلي للبنك ربعاً قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية .

(د) وبأن يتم قروض البنك لآيتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد محددة سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

(هـ) وأن المدة المخصصة لشركة بنك التسليف الزراعي هي تسع وتسعون سنة تتدنى من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها ما لم يقرر حلها قبل الميعاد أو إطالة مدتها .



لما تقدم رأيت اللجنة، بإجماع الآراء، الموافقة على مشروع القانون المعروف بحفظ هو :

"إن هذه الموافقة لا تعتبر مجالاً من الأحوال تصديقا على اقراض السنة للملايين من الجنيهات إلى بنك التسليف الزراعى لأن هذا الاقتراض يجب أن يوافق عليه البرلمان بمشروعات قوانين يفتح اعتمادات على المال الاحتياطى للدولة".

هذا ما رأته اللجنة وهى تشترط بعرضه على المجلس ما

رئيس اللجنة  
حسن صبرى

وفى على نص مشروع القانون :

"نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطى العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه (تعميمات ألف جنيه مصرى) ويخصص لكتاب الحكومة فى أسمهم بنك التسليف الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما صدق ... ..

وهذا نص المذكرة الإيضاحية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

"بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى إنشاء بنك زراعى على أن يكون هذا الاشتراك بالاشتراك فى أسمهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال وأن لا يتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه".

وقد اشترط مجلس الوزراء لدى النظر فى مشروع المرسوم بقانون السالف الذكر أن الأسهم التى تكتسب بها الحكومة فى رأس مال البنك تكون غير قابلة للتداول .

ونظرا لحالة الاقتصادية التى تجتازها البلاد رأى أن يكون رأس مال البنك فى بادئ الأمر مليونا من الجنيهات وأن يدفع بأكمله عند التأسيس بحيث أن اشتراك الحكومة يقتصر فى الوقت الحاضر على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد أشير إلى ما تقدم فى المذكرة التى رفعت إلى مجلس الوزراء بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٣١ وطلب فيها الترخيص بضم المبلغ السالف الذكر من الاحتياطى العام .

وحيث أن المجلس قد وافق على هذا الطلب فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ فالجنة المالية تشترط بأن ترفع برفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون يؤخذ مبلغ تعميمات ألف جنيه من الاحتياطى العام لأجله فى الاشتراك المذكور أعلاه ما

الرئيس

٤ - والأمر الثانى أن اللجنة قد خشيت أن تكون الحكومة جدم طلبها أى اعتماد من البرلمان خاص بمبلغ السنة الملايين من الجنيهات التى تقدمها غرضا للبنك لا ترى ضرورة لموافقة البرلمان على أخذ هذه الملايين من خزينة الدولة .

لذلك وجهت لوزارة المالية الآتى :

"اللجنة تظهم من الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ أن مجموع المبالغ التى على الحكومة أن تقرضها للبنك وهى ستة ملايين من الجنيهات لا يمكن أن تؤخذ من مال الدولة إلا بقوانين خاصة تعرض على البرلمان فى أدوار انعقاده العادية فهل ما فهمته اللجنة هو ما سيكون ؟

فأجابت وزارة المالية كتابة على يد حضرة مندوبها :

"أن الفروض المنصوص عليها فى المادة ٢ من المرسوم بقانون المذكور ليست إلا نوعا من توظيف المال الاحتياطى ويستعمل للبنك بالحساب الجارى وعليه فليس هناك من موجب لاستصدار قوانين بفتحها إلا إذا رأى قسم القضاء غير ذلك".

وجهت اللجنة بعد ذلك إلى مندوب وزارة المالية :

"ما هى العادة التى جرت عليها الحكومة فى توظيف المال الاحتياطى قبل الآن" فأجاب "الحكومة توظف المال الاحتياطى من تلقاء نفسها بطريقة الأيداع فى البنوك أو يشتري سندات أو غير ذلك" فوافقت اللجنة :

"وهلا ترى الحكومة فرقا بين إيداع مال الدولة الاحتياطى فى البنك الأهل بأكامة يفتنى عليها وبين تسليف شئ من المال الاحتياطى لمدة قد تكون تسعا وتسعين سنة ؟

فأجاب حضرة المندوب "ليس عدلى رد على هذا السؤال غير ما هو وارد فى إجابة الحكومة التى قدمتها للجنة".

عند ذلك انتهت اللجنة بأن وجهت السؤال الآتى :

"هلا ترى الحكومة فى استصدارها لاقتراض بنك التسليف الزراعى مبلغ ستة ملايين من الجنيهات لمدة تسع وتسعين سنة تعهدا يقرب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة فى سنة أو سنوات مقبلة" ؟

فأجاب حضرة المندوب "هو تعهد من الحكومة باقتراض البنك وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠

ولما كانت اللجنة لم تقتنع ببيانات وزارة المالية وكانت ترى أن الفقرة الأولى من المادة (١٢٦) من الدستور تؤيدها فياذهب اليه تلك المادة التى نصها :

"لا يجوز عقد فرض عموى ولا تعهد قد يقرب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان".

فقد اتصل رئيس اللجنة بحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وكان من نتيجة ذلك أن وافق حضرة صاحب الدولة على ما رآه اللجنة .

## ملحق رقم ٥

(جلسة الأربعاء ١٥ يولييه سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون بإلغاء الاحتياطي الزراعي

(المقرر حفرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك).

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية مشروع قانون بإلغاء الاحتياطي الزراعي ووافق عليه مجلس النواب . وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ وللأسباب المبينة بالذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء لاستصدار هذا القانون . ولأنه لم تعد بحاجة للاحتياطي الزراعي بعد إنشاء بنك التسليف الزراعي .

رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون المعروض وهي تشترط يعرض ما رأت على المجلس ما

رئيس اللجنة  
حسن صبرى

فيما على نص مشروع القانون :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — ينقضى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي . والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيئات من الاحتياطي العام ونحوه إلى الاحتياطي الزراعي والمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيئات من الاحتياطي العام ونحوه إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

فيما على نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ صدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ بإنشاء احتياطي زراعي مع أخذ مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام وتخصيصه لمخس سلف للزراعيين وللأغراض الأخرى المبينة في المرسوم بقانون المشار إليه .

وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٠ بأخذ مبلغ قدره ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لضمه للاحتياطي الزراعي على أن يرد هذا المبلغ تباعاً من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون رقم ٥١ بأخذ آخر قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لضمه إلى الاحتياطي الزراعي بالشروط نضمها .

ونظراً لصدور المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة في أن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي يدخل في اختصاصاته الأغراض التي أنشئ من أجلها الاحتياطي الزراعي .

ونظراً لأن مجلس الوزراء قد وافق في ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ على المذكرة التي رفعتها إليه وزارة المالية في شأن الوثائق الخاصة بإفشاء بنك التسليف الزراعي وقد تم التوقيع على العقد الأول بين مؤسسي البنك .

لذلك ترى وزارة المالية أنه لم يعد من موجب للاحتياطي وهي تقترح استصدار قانون بإفشاء المرسومين بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ و٥١ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠

واللجنة المالية توافق على رأي وزارة المالية وهي تشترط برفعها إلى مجلس الوزراء للتكم بالقراره .

ورفعنا هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض .

## ملحق رقم ٦

(جلسة الأربعاء ١٥ يولييه سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي غصتها اللجنة يوم ٧ يولييه سنة ١٩٣١

(المقرر حفرة الشيخ المحترم محمد عبد المنان)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للفقرات ١ و٢ و٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

حريضة رقم ١ — معلقة من إسماعيل محمد المرصفي وآخرين أمناه مخازن مواد وزارة الزراعة وكتبة السيد بالشرقية بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٣١ — يطالبون فيها إعادة النظر في أمر بطلبهم بالخدمة أو تعيينهم في وظائف أخرى ليتمكنوا من القيام بأداء معيشتهم هم وعائلاتهم .

قررت اللجنة رفض الطلب طبقاً للفقرتين ٣ و١ من المادة ١١٠ المذكورة .

عريضة رقم ١٩ - برقيتان : إحداهما من جل جاد الله وآخرين عن مستأجري الأطنان بمركز البناء، والثانية من يحيى قوئلي من لجنة مستأجري المنيا - بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب التسجيل في إصدار القانون الخاص بتخفيض قيمة إيجارات الأطنان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢١ - مقدمة من محمود لطفي حمزه عن أهالي قليب - بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها العمل على انصاف مستأجري الأطنان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٢ - مقدمة من محمد علي اسماعيل عن بندر المحلة الكبرى - بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب تخفيض قيمة إيجارات الأطنان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٥ - مقدمة من محمد حسن فراج من مشاة مطاي مركز بني حزار - بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها تكليف من يدعى سيد بك حمزي علم مقاضاة سكان مشاة مطاي .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٢٦ - مقدمة من إبراهيم صيسى بمصر - بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣١ - بالشكوى من تصرفات عمدة قرموط سه وطلب إنصافه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٠ - مقدمة من محمد إبراهيم خضر وآخرين من رؤساء المساجد بجهات مختلفة - بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب تحسين حالهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٢ - مقدمة من مجهول من جهة الحواكنة - بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ - يعطى هذا المجهول لنفسه لقب ملاك ويطعن في الوفدين ويقول إن شعب مصر شعب شائن وإن مصر لا تستحق الاستقلال .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقريين ١ و ٢ من المادة ١١٠

المرافض التي رأت اللجنة إحالتها على الجان والوزارات المختلفة طبقا للفقريين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

عريضة رقم ٣ - مقدمة من صهيح شركاه وآخرين من أصحاب الأطنان المودعة بشركة الحكومة بمقاول - بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣١ - يشمون فيها عدم بيع أطنانهم في الوقت الحاضر لبض أسماها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٥ - مقدمة من محمد متولى إبراهيم وآخرين من أهالي ومزارعي فينا مركز بني سويف - بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣١ - يشمون فيها وضع تشرع يقضى بنقص ٤٠ ٪ من إيجارات الأطنان عن سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ وأن يكون هذا النقص نهائيا لمستأجرين .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٢ - مقدمة من فريق من أمراء مخازن سجاد وزارة الزراعة - بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣١ - بالظلم من فصلهم من الخدمة .

قررت اللجنة حفظها لظلمها من التوقيع .

عريضة رقم ٤ - مقدمة من عبد الصمد علي عطيه من أعيان المنوفية والغربية - بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣١ - يؤيدون فيها اقتراح حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوى بك الخاص بتخفيض قيمة إيجارات الأطنان .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٦ - مقدمة من أحمد متوق من إقليم مركز ملوى - بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٣١ - يقول فيها إنه اشتغل في السلطة العسكرية سنة ١٩١٨ وأصيب بعمالة مستديرة أثناء تأدية خدمته وطلب صرف مكافأة له فيها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٩ - مقدمة من أحمد سيد أحمد ملازم أول بالمعاش وقاطن بمصر - بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ - يقول فيها إنه كان ضابطا بالجيش المصري بالسودان وحكم عليه بالسجن وبعد حضوره إلى مصر وقع غلامته إلى الحكومة المصرية التي رتب له معاشا ولكنه لا يكفيه وطلب تعيينه في وزارة الداخلية في الحال انشائية بها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٠ - مقدمة من مجهولين بكفر قرموط مركز منيا القمم - بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ - يقولون فيها إنهم من مرضى الصلبة ويطالبون عدم إعادة تعيين عمدتهم التي رقت أداريا لسوء إدارته .

قررت اللجنة حفظها لظلمها من التوقيع .

عريضة رقم ١١ - برقيتان : إحداهما مقدمة من محمد عبد الفتاح الجزار وآخرين عن مستأجري أطنان مديرية الشرقية ، والثانية خالية من التوقيع عن وفد مستأجري الأطنان بمديرية المنيا - بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٣١ - بتعريض مشروع تخفيض قيمة إيجارات الأطنان .

قررت اللجنة رفض البرقية الأولى شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

وحفظ الثانية لظلمها من التوقيع .

عريضة رقم ١٥ - مقدمة من أمين أبو العطا منصور ببندر الزقازيق - بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها تعيينه في وظيفة لأنه كان من ضمن طائفة المرحوم أحمد أفندي حملي الذي كان موظفا بمصلحة الكياه ليل عمله في أقاليمها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٧ - مقدمة من عبد الصمد اسماعيل وآخرين عن مستأجري أطنان ناحية الشاوية مركز بني سويف - بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ - يقولون فيها إنهم استأجروا أطنان من وزارة الأوقاف وخلاتها ويطالبون بتخفيض قيمة الإيجار بنسبة ٤٠ ٪ عن سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٢ - مقدمة من عل إبراهيم السيد وآخرين من مستأجرى أطيان الحكومة بجهة الكسكاكة مركز أنجم - بتاريخ أول يوليوس سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها من الحكومة أن تنازل لهم من المأثرت لها طرفهم من العام الماضي وعن نصف إيجار هذا العام بسبب ما حل بهم من الخسائر الناتجة عن فرق محصول بسبب ارتفاع مياه النيل في السنة الماضية وقللة المحصول وبخس منه في هذا العام والعام الماضي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢٤ - مقدمة من توفيق مصطفى حجاب وآخرين من مستأجرى الأطيان بناحية أبو الغيط مركز قليوب - بتاريخ أول يوليوس سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها من تشريع يقضى بتخفيض ٣٠٪ من إيجار الأطيان عن سق ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ٤٠٪ من إيجار سنة ١٩٣١ .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٢٧ مقدمة من حنين حنا وآخر من مستأجرى الأطيان بأبي قرقاص - بتاريخ ٥ يوليوس ١٩٣١ - يطلب سرعة إنجاز قانون تخفيض إيجارات الاطيان .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٢٨ - مقدمة من سيد يوسف عاشور وآخرين من مستأجرى أطيان الأقواق بجهة شهور المينة غربية - بتاريخ ٥ يوليوس ١٩٣١ - يقولون فيها لهم استأجروا أطيان من وزارة الأقواق لمدة ثلاث سنوات هي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و يطلبون أن يشمل القانون قيمة إيجار سق ١٩٢٨ و ١٩٢٩ كما شمل قيمة إيجار سنة ١٩٢٩ .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٢٩ - مقدمة من أحمد غلوش رئيس جمعية منع السكرات بالاسكندرية - بتاريخ ٥ يوليوس سنة ١٩٣١ - يطلب من قانون يقضى بحريم تناول السكرات في المملكة المصرية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣١ - مقدمة من سعد حنا وآخرين من أهالي الجنبانية مركز بني مزار - بتاريخ ٦ يوليوس سنة ١٩٣١ - يطلب الأهالي المسيحيون بتلك الجهة أن تقام السوق الموجودة بجهة العبابسة في يوم السبت بدلا من يوم الأحد لأنه يوم مقدس عندهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٣ - مقدمة من عبد الحميد أحمد نجيب وآخرين من أهالي الشرق البحري مركز اطسا - بتاريخ ٦ يوليوس سنة ١٩٣١ - بالنظم من تصرفات العمدة في تحصيل كشف المرشحين لمشينة ناحية الشرق البحري ويقولون إن تصرفه هذا سيكون سببا في اختلال الأمن العام بهذه الجهة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

رئيس اللجنة  
عه : اللواء علي أحمد

عريضة رقم ٧ - مقدمة من عرفان سيف النصر باشا عمدة ملوى وآخرين من أهالي وأعيان ومزارعي مديرية أسيوط - بتاريخ ٣٧ يونيه سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها وضع تشريع بتخفيض ٣٠٪ من قيمة إيجارات الأطيان عن سق ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ٤٠٪ من سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٨ - مقدمة من عبد العزيز سيف النصر وآخرين من أهالي ومزارعي ومستأجرى الأطيان بمركز ملوى ومديرية أسيوط - بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها ما طلبه زملاؤهم في العريضة السابقة .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ١٢ - مقدمة من عل إبراهيم متولى الصفي من بندر فاغوس - بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ - يدعى فيها بعض الملاحظات على مواد مشروع القانون المقدم لجلس النواب خاصا بتخفيض إيجارات الأطيان ، وفي النهاية لا يحدد هذا المشروع لما فيه من الضرر على الملاك .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ١٣ - مقدمة من لوقا إبراهيم - بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها النظر في إيجارات الأطيان .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ١٤ - مقدمة من أحمد صالح الشواربي بقلوب - بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ - يدعى فيها بعض الملاحظات على مشروع القانون الخاص بتخفيض إيجارات الأطيان .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ١٦ - مقدمة من زبيدة مصطفى قمر الدين من القشن - بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ - تقول فيها إنه رسا عليها مزاد أطيان من أطيان وزارة الأقواق وكانت دفعت تأمينا عن أطيان أخرى لم يرس مزادها عليها . ورغما من أن وزارة الأقواق خصمت القسط الأول المستحق على الأطيان التي رسا مزادها عليها فانها لم تصرف اليها باق مبلغ التأمين لأن وتطلب صرفه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأقواق .

عريضة رقم ١٨ - مقدمة من حافظ رضوان ، مسلم وآخر من مشاة الأحرار مركز بني سويف - بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ - بالنظم من تعيين العمدة الحالي لأنه غير سائر للتصايب للقانون ولا يصلح لهذه الوظيفة و يطلبان عزله وتعيين بده من حيث أصحابهم بالعريضة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠ - مقدمة من أحمد علام وآخرين من مستأجرى الأطيان بمركز قليوب - بتاريخ أول يوليوس سنة ١٩٣١ - يريدون فيها الاقتراح بمشروع قانون الخاص بتخفيض قيمة إيجار الأطيان .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بتقديم بتأجيل قسط الأموال والسداد والخفر وجميع  
مطلوبات الحكومة للمستحقة في شهر يولييه الحال إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١  
ونفك من بلاد مركزي كثر الشيخ والمحلة الكبرى المقرر التحصيل فيها الآن  
أتم عرضه على هيئة المجلس المقرر لظرو بطريق الاستعجال .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامى ما

محمد منصور

٢ يولييه سنة ١٩٣١

عضو مجلس الشيوخ

عن دائرة كفر الشيخ والمحلة الكبرى

### الافتراح

حيث أن الحالة المالية الآن سيئة جدا وخصوصا ببلاد مركزي كفر الشيخ  
والمحلة الكبرى لأن معظم أراضيها لا تأتي بحاصل شوية مناسبة ولا يمكن  
لجولها القيام بسداد الأقساط المطلوبة الآن من متأخر سنة ١٩٣٠  
ومطلوبات سنة ١٩٣١ في شهر يولييه الحال .

وحيث إن ثلاثة أرباع بلاد المركزين مقر الدفع فيها في شهور أكتوبر  
ونوفبر وديسمبر من كل سنة .

فلهذه الأسباب أقترح تأجيل مطلوبات شهر يولييه الحال إلى أكتوبر  
سنة ١٩٣١ عن باقي بلاد المركزين إلا بقية الأربع قريبا وتمديد الأقساط الستين  
المبجلة بأن يكون الدفع فيها في شهور أكتوبر ونوفبر وديسمبر أسوة بباقي  
بلاد المركزين لأن جميع أراضيها متساوية من حيث المحصول ورتبة الأرض ما

محمد منصور

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة كفر الشيخ والمحلة الكبرى

### ملحق رقم ٨

( جلسة الاثنين ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ )

### تقرير لجنة المالية

عن الافتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف  
افتدى بتأجيل قسط الأموال والسداد والخفر وجميع مستحقات  
الحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١  
ونفك ببلاد مركزي أحموت ومنوف .

(قرر حضرته الشيخ المحترم حسن مري بك لاحقا حضرته الشيخ المحترم محمد محب باشا عن المجلس).

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية  
الافتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف افتدى بتأجيل

### ملحق رقم ٧

( جلسة الاثنين ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ )

### تقرير لجنة المالية

عن الافتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور افتدى بتأجيل  
قسط الأموال والسداد والخفر وجميع مستحقات الحكومة في شهر يولييه  
سنة ١٩٣١ إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ونفك ببلاد مركزي كفر  
الشيخ والمحلة الكبرى

(قرر حضرته الشيخ المحترم حسن مري بك لاحقا حضرته الشيخ المحترم محمد محب باشا عن المجلس).

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية  
الافتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور افتدى بتأجيل قسط  
الأموال والسداد والخفر وجميع مستحقات الحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١  
إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ونفك ببلاد مركزي كفر الشيخ والمحلة الكبرى .

وقد بجمته اللجنة بجلستها التي انعقدت في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ بحضور  
حضرة الشيخ المحترم مقدّم الافتراح وسمعت البيانات التي أدلى بها حضرة  
مندوب وزارة المالية والتي تلخص :

أولا - في أن الوزارة لاتوافق على الافتراح المذكور لأن تسيط هذه  
الأموال صدر به قانون بعد أخذ رأى مجالس المديريات ووزارة المالية  
مرتبطة مع صندوق الدين بسداد الأقساط حسب التقادير المبينة بالقانون  
المشار إليه .

ثانيا - في أن التسيط الخاص والعام في مختلف البلاد وضع بعد بحث  
النسبة الزراعية للأراضي وأنواع الزراعات المختلفة . فالأراضي التي بها  
زراعات شتوية تزيد من ٥٠ في المائة من الزمام عومت بالتسيط العام  
والأراضي التي تقل فيها الزراعة عن النسبة المذكورة عومت بالتسيط  
الخاص .

ثالثا - في أن وزارة المالية مسعدة لبحث كل الشكاوى التي تقدم  
من البلاد التي يتضرر أهلها من معاملة بالتسيط العام .

وقد اتفق حضرته الشيخ المحترم مقدم الافتراح بما أبداه حضرة مندوب  
وزارة المالية من البيانات .

وبناء عليه رأت اللجنة بالإجماع الاكتفاء بالبيان الذي أدلى به حضرة  
مندوب وزارة المالية وهي تتشرف بعرض ما رأت على المجلس ما

رئيس اللجنة  
حسن مري

٢٥ يولييه سنة ١٩٣٢

## على رقم ٩

( جلسة الاثنين ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ )

### تقرر لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية

١٩٣٢ - ١٩٣١

( المقررة للشيخ المحترم محمد مزي باشا )

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ هل لجنة المالية مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب والخاص بفتح اعتمادات إضافية مجموعها ٨٤٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لتشييد متحف لآلات وعدد السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات والمصاريف التجهيزية الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكك الحديدية المزمع عقده في القاهرة في سنة ١٩٣٣

وفيما يلي بيان لتوزيع مبلغ الـ ٨٤٠٠ جنيه سالف الذكر :

٧٠٠	» التفريقات	» ٣ » ٣	» تشييد المتحف
١٤٠٠	» التليفونات	» ٤ » ٣	
١٤٠٠	» السكك الحديدية	» ٢ » ٢	» مصاريف المؤتمر

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها الاثنين انتقدت في ٢٠ و ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ بحضور حضرة مندوب وزارة المواصلات ووجهت اليه في الجلسة الأولى بعد المناقشة الاستعلامات الآتية وهي :

١ - اتضح للجنة من المذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع القانون أن حاجة تكليف تشييد المتحف قدرت بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه فهل هذا المبلغ هو كل ما يستلزمه إنشاء المتحف مستقبلا أم هو كتمل وقتي يحتاج إلى توسعة في المستقبل تستلزم صرف مبالغ أخرى ؟

٢ - هل الاتحاد المقدر لإنشاء هذا المتحف وهو ١٠,٠٠٠ جنيه خاص بالبناء فقط أم بالبناء والتأثيث ؟

٣ - هل يحتاج هذا البناء بعد إنجازه إلى تأثيث يصلح به لأن يكون متحفا أم لا ؟

قسط الأموال والسياد والخفر وجميع مستحقات الحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ إلى شهر أكتوبر برسنة ١٩٣١ وذلك ببلاد مركزي أشمون ومنوف .

وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ وصحمت البيانات التي أحال بها حضرة مندوب وزارة المالية والتي تخلص في :

( أولا ) إن الوزارة لا توافق على الاقتراح المذكور لأن تخفيض هذه الأموال صادر به قانون بعد أخذ رأي مجالس المديرات ووزارة المالية مرتبطة مع صندوق الدين بتسديد الأقساط حسب المقادير المينة بالقانون المشار إليه .

( ثانيا ) إن بلاد مديرية المنوفية لم تعامل بالتخفيض الخاص .

بناء عليه رأيت اللجنة بالإجماع الاكتفاء بالبيان الذي أحال به حضرة مندوب وزارة المالية . وهي تقتصر بمعرض ما رأيت على المجلس ما

١٥ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

حسن صبرى

### نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم اقتراحى بتأجيل قسط الأموال والسياد والخفر وجميع مستحقات الحكومة في شهر يولييه الحال إلى شهر أكتوبر برسنة ١٩٣١ وذلك عن بلاد مركزي أشمون ومنوف المقرر التحصيل فيها الآن أملا عرضه على هيئة المجلس الموقر نظره بطريق الاستعمال .

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول عظيم احترامى ما

٢ يولييه سنة ١٩٣١

أمين حسين يوسف

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة أشمون منوفية

### الاقتراح

حيث إن الحالة المالية الآن سيئة جدا وخصوصا ببلاد مركزي أشمون ومركزي منوف لأن محصول الشتوى قليل ولا يكفى المصروف على الزراعة الفلطنية وزراعة القمح النبل وأن الفلاح في شدة الاحتياج وفى أسوأ عيشة نظرا للزيادة المالية العامة في جميع القطر فنرجو تأجيل مطلوبات شهر يولييه الحال إلى أكتوبر برسنة ١٩٣١ لكي تكمن الحالة المالية في خلال هذه المدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢ يولييه سنة ١٩٣١

أمين حسين يوسف

عضو مجلس الشيوخ عن دائرة أشمون منوفية

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات ميزانية الفرع المشار اليه .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فنياً يخصصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشرفى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملفوظات ۳۳۳ ۳۳۴

رئيس اللجنة  
حسن صباري

ملحق رقم ۱۰

(جلسة الاثنين ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحات التي فحصتها بجلسته ١٥ يولييه سنة ١٩٣١

(المقرر: حضره: الشيخ المحترم محمود حمزي باشا لا عذار: حضره: الشيخ المحترم محمد محبوب باشا من الجلسة).

أحال المجلس الاقتراحات الآتية إلى اللجنة بملحة ١٣ يولييه سنة ١٩٣١:

الاقتراح رقم ٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم علي فهد باشا بمجلس المديرية على أساس المساواة بينها ووضع المديرين في درجة واحدة .  
وقد اطلعت عليه وتناقشت في موضوعه .

وقررت اللجنة بأجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برضية ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته إلى وزارة الداخلية .

الاقترح رقم ٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القار اخندي  
بالصرح بزراعة التطن العرفي جميع بلاد مركز فوه وفي البلاد التي تقم  
شمال السكة الزراعية بمركزي دمشق وكفر الشيخ .

وقد اطلعت عليه وتناقشت في موضوعه .

وقررت اللجنة باجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة الى وزارة الزراعة .

الاقتراح رقم ٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد وشيد  
عبد الله بك بتأجيل الأساط المستحقة لمصلحة الدومين باليوم .

وقد اطلعت عليه وناقشت في موضوعه .

وقد ردت اللجنة بأجمع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى وزارة المالية ما

رئيس اللجنة  
محمود عزمي

٤ - كم يتكلف تأييد هذا المصحف ؟

• هل هذا المصحف اذا تم بناؤه يستلزم تعيين موظفين وإن كان  
فكم يتكلف ذلك التعمين ؟

٦ - هل مع حالة إيرادات مصلحة السكك الحديدية في الوقت الحاضر ترى المصلحة ضرورة لبناء هذا المتحف ؟

وفي اجتماع اللجنة الثاني قدم حضرة مندوب وزارة المواصلات إجابة الوزارة على استعلامات اللجنة وهي كالآتي :

أولا - إن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كاف لبناء المتحف .

ثانياً - إن هذا المبلغ خاص بالبناء فقط .

ثالثاً - إن هذا المصحف بعد بنائه يحتاج الى تأييد .

رابعاً - إن تأييد المتحف يتكلف ٣٠٠٠ جنيه .

خامسا - إن إنشاء هذا المتحف يستلزم تعيين موظفين بمهام قيمتها ٢٠٠ جنيه سنويا .

سادسا — إن مصلحة السكك الحديدية لا ترى ضرورة لبناء هذا المتحف مع حالة إراداتها الحالية .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بالإجماع رفض الاعتماد البالغ قدره ٧٤٠٠ جنيه المطلوب لمصاريف إنشاء المتحف والمواظقة على اعتماد مبلغ ١٤٠٠ جنيه المطلوب لمصاريف التجهيز الخاصة بالماء الدولى لسكان الجديدة المزمع عقده فى القاهرة فى سنة ١٩٣٣ لأن هذا المؤتمر قد تقرر عقده ودعى فعلا .

كما قدرت اللجنة الموافقة على تعديل مشروع القانون المعروض بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية

1944 - 1945

مُحَن قُوَادِ الْاَوَّل مَلِك مِصْر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ١٣ (وزارة المواصلات) فرع ٢ السلك الحديدية باب ٢ - مصاريف عمومية - اعتماد اضافي بمبلغ ١٤٠٠ جنيهه (ألف وأربعمائة جنيه مصري) للمصاريف الممهدة الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكك الحديدية المزمع عقده في القاهرة في سنة ١٩٣٣

ومن المعروف في علم الأخلاق أن الإنسان إذا عرف أن المراتب عليه  
أو رئيسه قريب الزوال بتغيير أو تبديل لا يكون حريصا على واجبه فلما يعلم  
أنه دائم المراقبة والرياسة عليه (وسياسة الوفدين أعداء المصلحة العامة  
تشهد بذلك).

أما من الوجهة العمرانية فإن سرعة تنقل المديرين تفضي على المملكة ثمرة  
جوهريه إذ أنه كلما بينى واحد منهم أساسا لعمل تابع يهتدى هذا الأساس  
ويتطوى العمل النافع بمجرد نقله . بل ربما كان انتظار المدير لنقله  
لا يحمله في عمل يقتضي تنفيذه وقتا ماوليا كان في هذا العمل النفع  
الكبير للمديرية بل وللغير الصميم للمملكة بإجمعا .

وعندنا عينية بنا دليل مادي على كل ما أقول :

شارع البحر — وهو كشوراح البحار والبيوت في جميع انحاءك —  
يجب أن يكون منتزه المدينة وأجل شوارعها ولكنه مع الأسف أقذر شوارعها  
وكل مديرياتي يظهر أسفه ويضع مشروعا لا يلبث أن يورث بانتقاله .

يأتي مدير ويضع أكبر المعاهد في وسط كل عريب يبعد عن المدينة ويأتي  
غيره ويظهر أسفه ويقول حيزا لو كانت هذه المعاهد بنيت على شاطئ البحر  
الأعظم لكنت حلة المدينة اليوم على أحسن حال من الوجهة الصحية  
والعمرانية وهكذا .

بناء عليه :

نقترح على حكومتنا السلفية تعيين لجنة تنظيم قسم المديرات على أساس  
المساواة بينها بلا حظ في ذلك قرب البلاد لقوام خدمة الأهالي وعلى أساس  
جعل المديرين درجة واحدة لدوام استقراهم في مراكزهم خدمة المملكة  
نظاميا واقتصاديا وصرانيا . وهذا لا يمنع الحكومة من نقل مدير مكان آخر  
عند ما تقتضي ذلك الضرورة القصوى ولا تجهد الحكومة وقتها ولا جهدا لأن  
من عطلات في حروف أ ، ب ، ج كلما فكرت في نقل مدير مكان غيره .

واقترح هذا قاصر على طلب التخصيص الآن من الوجهة الادارية فقط  
دون غيرها .

٢٩ ربيع سنة ١٩٣١

على نهي

(٧)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ الحرم محمد أبو النصر الفارابي

وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم اقتراس هذا اليكم واجبا عرشه على هيئة انجاس الموقر  
حتى يتسنى له نظره ووضعه قرارا فيه .

ملحق

لتقرير لجنة الاقتراحات والمراض على الاقتراحات التي لحصتها

بجلسة ١٥ يولية سنة ١٩٣١

(٦)

الاقترح المقدم من حضرة الشيخ الحرم على نهي باشا وهذا نصه :

اقترح

تقسيم المديرات على أساس المساواة بينها وجعل المديرين درجة واحدة

إن تقسيم المديرات في الوجهين البحري والقبلي بالصورة التي هو عليها  
الآن جعل ظاهرا كبيرا بين بعض المديرات والبعض الآخر في حين أنها  
جميعها تابعة لمملكة واحدة ولا فاحية مطلقا لبقاء مثل هذا التفاوت .

زى أن بعض المديرات يشتمل على أحد عشر مكرنا بينما أن البعض  
الأخر لا يشتمل الا على أربعة أو ثلاثة .

النتيجة الطبيعية لهذا التقييم بها من العيوب ما يأتي :

(أولا) تمسب الأهالي من طول المواصلات بينهم وبين العوامم التابعين  
لها .

(ثانيا) كلما كانت العوامم قريبة من البلاد التابعة لها تكون خدمة  
الأمن العام وما يمسكها من جميات الاسفاف وغيرها أسهل وأقرب تتولا  
ولا سيما أن في العوامم من الاستعداد ما لا يمكن توفيره في المراكز وأقرب  
شاهد على ذلك حادثة مكة سعيد بنا التي سميت بحادثة مكة بنا مع أنها  
حدثت بين مديريتي الغربية والمنوفية والذي قام بمسيلة الاسفاف الأولى هي  
بها ، وكانت على بعد خمس دقائق منها وعلى بعد ساعات من طنطا وشبين .

(ثالثا) وجود مديريات كثيرة ومديريات أصغر منها ترتب عليه جعل  
حضرات المديرين درجات في جعل حضراتهم درجات ترتب عليه أنه كلما  
خلت وظيفة كبيرة جبر ورامها طائفة من المديرين يضربونهم من الوجهة  
الاقتصادية والنظامية والعمرانية .

أما من الوجهة الاقتصادية فتعديكم عنه خزانة الدولة من مصروفات  
نقل وغيره .

ومن الوجهة النظامية فإن في استبدال الرئيس من جهة لأخرى يقتضي وقوفه  
على حالة الموظفين الذين يشتمل معهم وفي هذا من المجهودات من جانب  
المدير لمعرفته حال كل موظف من جهة ومن جانب الموظفين لكسب مراكم  
لم في نفس رئيسهم بالبعد ما لا ينبغي ، ويبقى أنسب في نقل كل مدير  
واستبداله بغيره حركة في نفوس جميع موظفي المديرية من مجالس يديدة ومجالس  
مديريات ومراكز ومدارس ومساكن وعمد ومشايخ حتى والأعيان البعيدين  
من الوظائف لا يسلمون من حركة في قلوبهم لهذا التغير .



(٨)

الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك  
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى المرافق لهذا على مجلس الشيوخ بمجلسه القادمة لأعمريه  
ولأنه خاص بأقسام محل موعد سدادها قبل بدء الدورة المقبلة .

وتنازلوا بإصاحب الدولة بقبول اسمى احتراماتى

الدكتور أحمد رشيد عبد الله  
١٠ برله سنة ١٩٢١  
عضو مجلس الشيوخ  
عن دائرة إطسا

### اقتراح

بخصوص تعديل أقساط مصلحة الدومين بالفيوم

في سنة ١٩١٩ باحت مصلحة الدومين أطانها المعولة باسم قنيتش  
قصر الجبال بالفيوم لأهالى بشرط سداد دج الثمن وقت البيع والتسليم  
ثلاثة الأرباع الباقية على سبعة أقساط سنوية متساوية — ولما تسلم الأهالى  
الأرض وجدوا أن الأثمان عالية جدا ولا تناسب مع حالة العين المبيعة ووجدوا  
أن كل صفة لا يزيد الصالح منها للزراعة والاستغلال عن الثلث والباقي باثر  
يحتاج الى مصاريف لاصلاحه ووجدوا أنها تحتاج الى بناء العزب لتعميرها  
فما يستفد حتما ما عند المشتري من مال — لذلك لم يرض أكثر من عام  
حتى ارتفعت اصوات الملاك بالشكوى لمجملات المختصة لرفع ما حل بهم من  
غلاء في التشييد وتشدد في التقييط وفلا بحث مصلحة الدومين الشكاوى  
وانتقل مديها الى الأراضي وماينها ويحث له فضلا أن بلان التشييد تأثرت  
في قدراتها للعلاء العام الحاصل وتقتد وأن المشتري جادون في إصلاح الباثر  
من الأرض وإنشاء المباني اللازمة وأن ذلك لا يمكن المشتري من السداد  
والسير في العمل في وقت واحد وبذلك قررت المصلحة تعديل مدة التقييط  
من سبع الى خمس عشرة سنة حسب ظروف كل صفة ووافق على ذلك  
جلس الوزراء وفعلوا ثم تنفذ ذلك .

ولكن بعد سنة ١٩١٩ زالت اعداد المعاملات الزراعية تدريجا الى أن  
أصبح هبوط الأعداد غير محتمل في السنتين الأخيرتين وأصبحت الأرض  
لا تنضج أكثر من مصرفاتها الزراعية إلا النذر القليل الذى يقوم بمحبة  
المالك والأزراع بكل مشقة — وقد اضطرت الحكومة أزاء ذلك الربوط  
والضاقة المالية أن تتخذ اجراءات عسفية سريعة لاتخاذ الموقف وذلك  
بمساعدة الأزراع بالسلفيات الزراعية وتجربة المطويات الى اقساط صغيرة  
وناجيل دفعا مرات متوالية مما يذكرها بكل حمد وشكر .

### ”الموضوع“

من زمن بعيد نرى القطن المقرزيع في بلاد ”مركز قوه ودموق  
وكفر الشيخ“ ولا زال التصريح به موجودا حتى سنة ١٩١١ قررت الوزارة  
منع زراعته ولكنه زرع بعد ذلك المنع بسنتين تقريبا وتعاملت الحكومة  
في أمر المنع الى سنة ١٩٢٥

وفي هذا العام قررت وزارة الزراعة عمل تجربة لزراعته في مركز قوه  
ولا زلتا تزرعه حتى سنة ١٩٢١ حيث فاجأتنا وزارة الزراعة ”بتعليق القطن  
العقر“ في أغلب بلاد مركزى دموق وكفر الشيخ .

أما قوه فصرحت بالزراعة في كل بلاده إلا ثلاث ”هى السالية وقبريط  
وميت الأشراف“ وقد فصلت بين البلاد المصرح بها وغير المصرح بسكة  
زراعية لا يزيد عرضها على أربعة أمتار .

ولما كانت جهة الوزارة لهذا المنع أنه ثبت لديها إصابة القطن بالعدوة  
التريفية وقد زدهت بنفسى القطن العقر بجانب العروسى فلم أجده ضرا من  
الأذى للشئى وعلى الوزارة إن لم تنته أن تعاقب بنفسها القطنيين متجاوزين  
عندى وعند غيرى .

على أن الوزارة صرحت فعلا كما قدمت بلبل بلاد مركز قوه دون أن ترضى  
هذا الاعتبار .

ولست أدري كيف ينسى لو وزارة الزراعة أن تصرح لبعض بلاد المركز  
وتعفى في الأخرى مع أن قوه الأرض متقاربة إن لم تكن متاخلة .

وقد ثبت لدينا بطريق التجربة الصحيحة أن تربة أرضنا يناسبها هذا  
النصف من الزرع .

ولقد يكون أحسن مبرر لزرعه تلك الأزمة الأخذة بتلفاق وعدم تعرضه  
كالعروس لكثير من الآفات .

ولو علمت وزارة الزراعة أن القطن القطن من المقرزيع خمسة قطاير  
يباع القطنار بثلاثة جنيهات ، يصرف عليه جنيه واحد فيكون صافيه  
أربعة عشر جنيها مصريا .

وأن العروس إن لم يصب بآفات ينتج قطنارين ونصف يباع القطنار على  
أكثر تقدير بأربعة جنيهات يصرف عليه خمسة جنيهات فيكون صافيه  
خمسة جنيهات فقط ولو علمت الوزارة هذا لصرحت به من غير تردد ولا إبطاء .

لهذا :

(١) أقرح أن تصرح الوزارة بالقطن المقرزى في جميع بلاد مركز قوه  
وفي مركزى دموق وكفر الشيخ في المجملات التى تقع شمال السكة الزراعية  
المبتدئة بدموق والمنتهية بكفر الشيخ .

(٢) سرعة إصدار أمر الإباحة بالتصدير لينظم المصالح فيه ويرقب  
أمره ما

٦ برله سنة ١٩٢١

محمد أبو النصر القادر

والمشترون من مصلحة النوبين - علاوة على أنهم يتساوون مع مواطنهم في المجز الفاضل من مصاد المظولات الحكومية المستحقة فان عليهم انضاط مصلحة النوبين المستحقة سنويا والتي لا يمكنهم مصادها بحال من الأحوال في الظروف الحالية .

لذلك :

أقترح عل الحكومة :

( ١ ) تأجيل سداد قسطن ١٩٣٠ و ١٩٣١

( ٢ ) سد أجل الأقساط الى ٣٠ سنة بدون حساب فوائد أسوة بما عملته مصلحة النوبين في بيع أراضي أبو جيلشو بالقيوم في سنة ١٩٢٩ لأن كل تسهيل في السداد يساعد على السرعة في الإصلاح الذي يعود على الحكومة بارتفاع الضريبة السنوية كما أنه يعود بأموأهم من ذلك بكثير وهو ازدياد الممران . ولقد استبعد فعلا من وقت بيع هذه الأراضي عدة بلاد وهي : مشنة فيصل - ورواق والمشارك قبل - وشعلان والحواجبات والصماينة وأبو لطيمه ومشاة سيف النصر .

( ٣ ) أرت تماد مراجعة حسابات البيع جميعها ويحسب لكل مشتر ماضيه من ضمن المطلوب منه ولي وطيد الأمل أن ينظر المجلس لاعتراض بين المطلب وأن تنظر له الحكومة بين البديل والانصاف ما

الدكتور أحمد رشيد عبد الله

عضو الشيوخ

من دائرة إلسا

## ملحق رقم ١١

( جلسة الاثنين ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ )

تقرر مشروع لجنة المجلس المؤقت من لجنة الاقتراحات والمراض

عن المراض التي فصلت فيها بمجلس ١٥ يولييه سنة ١٩٣١

(المقرر حرفة الشيخ محمد من باشا لاختار حرفة الشيخ المترم عبد محب باشا من المصلحة) .  
(المراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا لفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ١١٠ من القانون النظامي الداخلي) .

مريضه رقم ٣٤ - مقدمة من أحمد عمر وآخرون عن وقود المستأجرين للأطيان الزراعية بالنظر المصري للجمعية بالقاهرة - بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها تخفيض إعانات الأطيان بنسبة ٤٠ ٪ من إيجار سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ويقولون إن ما كتب في الصحف من أنب لجنة المالية لمجلس النواب تتحقق تخفيض ٢٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لا يمدى .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

مريضه رقم ٣٥ - مقدمة من عل محمد عن وفد المستأجرين المناوي - بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣١ - بالنظم من ماملة أصحاب الأطيان و يطلب النظر في ذلك .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

مريضه رقم ٣٦ - مقدمة من أحمد مصطفى مسعود من أهالي بندر ملوى - بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها تكليف المحكمة الشرعية برفع الضقة الشرعية التي قررتا تولده ويرجو من المجلس طلب ملفات القضايا المتعلقة بذلك من محكمة استئناف أسيوط .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١١٠ المذكورة .

مريضه رقم ٤٤ - مقدمة من عزنة يس بمصر - بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ - طلب فيها تكليف المحكمة الشرعية الموافقة عل ما رآه وزارة الأوقاف من رد قيمة حكر أرض أختها منها زيادة من مساحة الأرض الحقيقية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١١٠

مريضه رقم ٤٦ - مقدمة من صادق سلامة صاحب جريدة الإنذار - بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ - يقول فيها إن أصحاب الصحف زللاه بالصعيد كقوة بأن يرفع رجاءه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لإيقاف تنفيذ قانون الصحافة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

مريضه رقم ٤٨ - مقدمة من محمد سلطان وآخرون من فقهاء المقارئ العباسية المشر بالإسكندرية - بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب تحسين حالهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

المراض التي رأت اللجنة إحالتها إلى المجالس والوزارات المختلفة طبقا للفقرة ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي .

مريضه رقم ٣٧ - مقدمة من وجيب كامل وآخرون من أهالي بلدتي الطيبة والشيخ عبد الله مركز سمالوط - بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب إنشاء طريق زراعية بين بلدتي الشيخ عبد الله والطيبة لتسهيل انتقال الأكلان والتجار ورجال الحكومة بين البلديين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

مريضه رقم ٣٨ - مقدمة من وجيب كامل وآخرون من أهالي بلاد الطيبة وعزبة القنادير والقنادير وشوشة مركز سمالوط - بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب تأخير إطلاق المياه في الحياض إلى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ بدلا من ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ الذي حددته الحكومة لذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

## ملحق رقم ١٢

(جلسة الثلاثاء ٢١ يولييه سنة ١٩٣١)

## تقرير لجنة الحفانية

من الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتفويض الاجارات الزراعية

(القررة حضره الشيخ المحترم ادمار نصري بك)

احال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتفويض الاجارات الزراعية الذي وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

## نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيها يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠. أطيان استقرت تقرر قطعا على الوسيه المتطد في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخلفات .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الاجارات التي تكون قد حوت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الاجارات التي يكون الإيجار فيها معددا على أساس أعمار القطن .

مادة ٤ - تسري أحكام هذا القانون على الدطوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على عائلتها .

مادة ٥ - على وذير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يرسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

عريضة رقم ٣٩ - مقدمة من أحد محمد ابراهيم الطريرق بالإبراهيمية مركز مهيا بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣١ يطلب فيها أن يكون الصنف في قيمة إيجارات الأطنان عاما لسنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ وأن يشمل من سدد ومن لم يسدد قيمة الإيجار .

حيث ان اللجنة سبق أن نظرت في اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوى بك خاص بهذا الموضوع وأحالته إلى لجنة المالية ؛

وحيث ان هذا الطلب في موضوعه يشابه الاقتراح المذكور ؛ لذلك قررت اللجنة إحالة العريضة إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٤٠ - مقدمة من حسن محمد شعيان وآخرين من أهالي الشوك الشرق مركز الصف - بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣١ - يؤيدون فيها اقتراح حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوى بك الخاص بتفويض قيمة إيجارات الأطنان ويطلبون أن يسرى الصنف على سنة ١٩٣١ قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية ..

عريضة رقم ٤١ - مقدمة من محمد نصر ابراهيم وآخرين من أهالي الجزيرة الشفراء مركز الصف - بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب تخفيض إيجار الأطنان من سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ويؤيدون الاقتراح بمشروع قانون الخاص بتفويض الاجارات .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة المالية .

عريضة رقم ٤٢ - مقدمة من أحمد محمود طويار من أهالي المتربة دقهلية - بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣١ - يقول فيها ان مياه الرى لم تصل إلى أراضي الباقلة مساحتها مائتى فدان حتى تلفت زراعة القطن بينا تملى المياه لابراهيم بك الطاهرى وأمثاله ويطلب تحقيق ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٤٣ - مقدمة من عيد الرحيم محمد وآخرين من أهالي بجويرة مركز نجع حمادى - بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٣١ - بالتظلم من أن الرسوم التي تحصلها شركة الأسواق على مواشيهم ومحمولاتهم مخالفة لاتفاق المسمم مع الشركة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٤٥ - مقدمة من محمد خليفة وآخرين من أهالي الصناتين مركز منيا الصنع - بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب إنشاء سكة زراعية من منيا الصنع إلى الصناتين ومنها إلى شنين القناطر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من اسماعيل عبد الحيد وآخرين من أهالي الاجارده مركز قنا - بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها تصليبهم من عمدة نجحة الطوايف وإضافتهم إلى عمدة ناجحة الجزيرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية

رئيس اللجنة  
محمد عزيمى

وقد بحثت اللجنة في مشروع هذا القانون واطلعت على الاقتراح في هذا الموضوع المقدم من حضرة الشيخ المقرم يعقوب يسارى عليه بك وعلى الرضاى الحالة على اللجنة فترأت أن هذا القانون المطروح على المجلس لا يستند على أساس قانونى أو على قواعد المساواة لأن المبادئ القانونية الأولية تحافظ على التمهيدات وعلى تنفيذ العقود ومشروع القانون المطروح على المجلس يحل بتلك الالتزامات وينقص من قيمة التمهيدات كما أن من القواعد الأولية قاعدة "الغرم بالغرم" وقاعدة أن الحق ميعار الواجب ومشروع هذا القانون يتنافى مع هاتين القاعدتين ويجعل الغرم للمستاجر والغرم على المالك .

فلهذه الأسباب وما هنالك من الاعتبارات الأخرى التى منها عدم سريان هذا القانون على الأجانب يرى حضرات معالى أحد طلعت باشا وسعادة نغله العلوى باشا وفتحية الأستاذ الشيخ عبد الحميد سليم ومحمد أبو النصر بك رفض المشروع .

أما حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك وأدوار قصبرى بك فانهما يريان أن هذا المشروع أساسه مجرد الرأفة والرحمة بالمستاجر نظرا لما هو معروف من انخفاض أسعار القطن، الأمر الذى لم يلاحظه المستاجرون عند التعاقد وهو أمر استثنائى لا يصبح أن يكون قاعدة فى المستقبل . إنما الظروف الحالية تمنى به ليشقى لنظام الأوقاف وصدى الأهلية ترتيب ملائمهم مع المستاجرين وبغير هذه الوسيلة تكثر المنازعات بينهم وبين مستاجريهم .

فعل أساس الرأفة بالمستاجر يريان قصر هذا القانون على من يستحقها من المستاجرين الحسنى البنية الذين دفعوا فعلا أو يدفعون أقصى ما يمكن دفعه من ثمن المحاصيل التى تنجم من الأرض للموجرة اليوم، ويريان أن يقدر ذلك بنصف الأرباح المسمى فى العقود على الأقل .

فلهذا يقترحان تعديل المادة الأولى من مشروع القانون على هذا الأساس .

أما حضرة صاحب السعادة صالح حتى باشا وصاحب العزة عبد الحليم الببلى بك يريان قبول المشروع كما هو لأنه مبنى على قاعدة التقيد بالالتزامات والمصلحة العامة التى تقضى بعدم إرهاب فريق كبير من الأهلى، ولأن نظرية إحترام العقود يقوم مقامها فى هذه الظروف نظرية مراعاة الطوارئ. وقد لاحظت اللجنة فى حالة قبول المشروع ما يأتى :

١ - إن السادة الأولى نصت على أن لا تخلف دعوى المالك أو المستاجر الأصلى فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أن أطيان استجرت لتزوع قطنا على الوجه المتاد لحصل البحث عما هو مقصود من جملة "على الوجه المتاد" فترأت أنه بمقارنة هذا النص مع النص القصرى للجملة المذكورة أنها تعيد أن المقصود منها الأطيان التى من شأنها حسب العرف والعادة أن تزوع قطنا

ونشا عن هذا التعريف البحث فيما إذا كان اشترط فى عقد إيجار عن أطيان تزوع قطنا على الوجه المتاد أن لا تزوع قطنا فهل فى هذه الحالة يستفيد المستاجر من هذا القانون أم لا ؟

فترأت أن المستاجر لا يستفيد فى هذه الحالة لأنه لم يعد عليه أى ضرر بسبب انخفاض أسعار القطن .

وهناك حالة أخرى تقابل هذه الحالة وهى ما إذا انفق المالك والمستاجر على أطيان لا تزوع قطنا على الوجه المتاد على زرعها قطنا فهل يستفيد المستاجر من مزايىا القانون الجديد أم لا . فترأت بالأغلبية أن المستاجر يتمتع بمزايىا هذا القانون .

٢ - وكذلك لاحظت اللجنة أن الجملة الواردة فى المادة الأولى من مشروع القانون وهى تمتع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠، بما عدا على أن المستاجر لا يستفيد من مشروع هذا القانون المطروح الآتيا إذا توفرت لديه الشروط الواردة فى القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ المذكور وهى قيام المستاجر بدفع أربعة أمماس الإيجار واستقرار عقده للسنة التالية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية مع أن نص مشروع القانون لا يشترط الشرطين المذكورين فلذا ترى أن تشير أن هذه الجملة ليس المقصود منها نوافر الشرطين المذكورين .

وعلى هذا فيكون تعديل المادة الأولى حسب رأى من رأى التعديل كما يأتى :

مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستاجر الأصلى فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استجرت لتزوع قطنا على الوجه المتاد فى المطالبة بأكثر من أربعة أمماس الإيجار المذكور بشرط أن يقدم المستاجر بدفع نصف الإيجار المسمى ببقده على الأقل .

٣ - ودأت أن لا محل للنص على عدم أحقية المستاجر فى استرداد ما دفعه فعلا زيادة عن أربعة أمماس الإيجار لأن القانون العام كتيل بحماية المالك من هذا الطلب .

ولوسط أيضا أن هذا القانون يستفيد منه المستاجر الأصلى الذى استوفى كل إيجاره من المستاجر من بائنه ولو لم يكن دفع المالك شيئا .

وقبل انخفاض الجلسة حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا وأبدى رأيه بقبول المشروع .

هذا ما رأيته اللجنة أنشره برضى على هيئة المجلس ما

٢١ يوليو ١٩٣١

رئيس اللجنة

وقد لاحظت اللجنة أنه نص في مشروع القانون على أن البنك أن يقرر أن يكون البيع بطريقة غير المزاد العلني. ولما طلب من حضرة مندوب وزارة المالية معرفة الحالة التي يمكن فيها البيع غير المزاد العلني أجاب حضرته بأن حالة البيع غير المزاد العلني هي حالة يراعى فيها عدم تدهور الأسعار لأن البنك إذا عرض الأقطان للبيع بالمزاد العلني وكانت الأسعار في التزول كان في ذلك كل الخطر. وفي هذه الحالة يلجأ البنك إلى طريقة البيع غير المزاد كأن يقوم مع البنوك الأخرى ببيع الأقطان بكميات قليلة لا تؤثر في السوق.

وقد لاحظت اللجنة أن الحكومة تحدد الآن موعد القطع على سعر القطن المرتين على كوتراقات يوم معين مقبل واستعمل عما إذا كان بنك التسليف الزراعي سيبيع هذه الطريقة في حالة ما إذا تأخر مدين عن السداد. فأجاب حضرة مندوب وزارة المالية أن البنك سيبيع في بيع الأقطان المرتبة لديه سواء بطريق المزاد العلني أو بطريق الإجراءات الأخرى — نفس الطرق التي كانت تتبعها الحكومة.

وقد استأملت اللجنة من حضرة مندوب وزارة المالية عما إذا كان مشروع هذا القانون قد عرض أو في البية عرضه على الجمعية العمومية لشكة الاستئناف المختطة حتى يمكن أن ينفذ نص المادة الخامسة تماماً.

فأجاب حضرة المندوب بأن مشروع هذا القانون لم يعرض على الجمعية العمومية لشكة الاستئناف المختطة ولكن المفهوم له أنه سيعرض عليها.

وقد رأت اللجنة بعد البيانات التي أدلى بها حضرة مندوب وزارة المالية الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المفروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب (عدا ما يتفق بتصحيح العنوان) وهي تشتفر بعرض ما رأت على المجلس رئيس اللجنة

حسن صبرى

وفيا على نص مشروع القانون :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يجوز لبنك التسليف الزراعي المصري إنشاء شعبة في المرموم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد البيع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد :

مادة ٢ — يعلن المدين بطلب موحي عليه بأنه إذا لم يرب بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبة.

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره.

مادة ٣ — يتولى بنك التسليف الزراعي المبيخ بطريق المزاد العلني أو أية طريقة أخرى يراها.

## ملحق رقم ١٣

(جلسة الثلاثاء ٢١ يوليو سنة ١٩٣١)

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بيع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الباقى)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب ببيع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري وقد بعته اللجنة بمجلسها التي انعقدت في الساعة السابعة مساءً من يوم الاثنين ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ واتصلت بحضرة مندوب وزارة المالية وسمعت البيانات التي أدلى بها حضرته رداعاً لما أرادت الاستفسار عنه.

ولقد لاحظت اللجنة أن عنوان مشروع القانون هو "مشروع قانون بيع المحصولات المرتبة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي المصري" والواقع أن البنك لم يبدأ عملية التسليف إلى الآن وأنه كان يجب أن تستبدل كلمة أسلفها بكلمة "يسلفها".

وقد ذكر حضرة مندوب الحكومة رداعاً على هذه الملاحظة بأن مشروع القانون أخذ من القانون الخاص بالأقطان التي أسلفت عليها الحكومة ونقل عنوان المشروع كما هو مع استبدال كلمة "الحكومة" بكلمة "بنك التسليف الزراعي" وأن هذا خطأ مادي وأن العنوان الصحيح هو "مشروع القانون ببيع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري".

وقد رأت اللجنة الموافقة على إجراء هذا التصحيح.

أرادت اللجنة بعد ذلك معرفة المقصود بكلمتي "المصروفات والمخلفات" التي ورد ذكرهما في المادة الأولى من المشروع فذكر حضرة مندوب وزارة المالية أن المقصود بـ "المصروفات" هو القوائد ومصاريف التخزين ومصاريف الحراسة.

أما المقصود بكلمة "المخلفات" فهو قيمة الواحد في المائة الذي يخصم من الثمن نظير مصروفات البيع. وأن المصروفات والمخلفات هي كل المبالغ التي يدفعها المقترض فوق ثأنة المبلغ المقرض وأنه ليس في الإمكان تحديد قيمة هذه المصروفات والمخلفات بنسبة مئوية محددة. ولكنه يستند بأن المصاريف التي سيدفعها المقترض لبنك التسليف الزراعي سوف لا تكون أقل مما كانت تتقاضاه الحكومة عند ما كانت تتولى عملية التسليف ولكنها لن تكون أكثر مما هي حال من الأحوال.

العمومية والأشغال العمومية وأوضح لها من البيانات التي أحل بها حضراتا المتدربين المذكورين أن مدرسة الهندسة كانت قبل سنة ١٩٣٠ مكونة من أربع سنين دراسية رؤى بعد ذلك زيادة سنة تحضيرية فصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ بإنشاء هذه السنة ولم تعد لها حتى الآن الأهمية اللازمة وبلغ عدد طلبة هذه السنة ٢٥٠ طالبا .

وقد أوضحت أن الأهمية اللازمة هي مدرج لاقضاء الدروس مستغل عن مباني المدرسة، وصالة للرسم قسم هذا العدد من الطلبة وهذا البناء يكفي للمدرسة لمدة خمس سنوات مقبلة ، وأن إدارة المدرسة كانت مضطرة الى اشغال تادى الطلبة ككان للدراسة كما كانت تضطر لحمل دروس طلبة هذه السنة تقضى ساعة في الصباح قبل موعد للدراسة وساعة في المساء بعد انقضاء موعدها .

وقد طلبت اللجنة من حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية أن من مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه للمطالوب ٤,٠٠٠ جنيه لبناء المدرج ، والباقي لبناء صالة للرسم . ولما سئل حضرة المندوب المذكور عما اذا كان البناء الحال للمدرسة يحتمل بناء دور ثالث أجاب بالإيجاب .

وقد رأت اللجنة بعد هذه البيانات الموافقة بالإجماع على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون المروض

رئيس اللجنة  
حسن صبرى

وفيما على نص مشروع القانون :

نحن فرادى الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ القسم ١١ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ مصلحة المباني الأميرية باب ٣ - أعمال جديدة احتياطي مبلغ ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه مصرى) لبناء دور ثالث في مدرسة الهندسة الملكية .

ورؤى هذا الاعتماد من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - على وزراء المالية والمعارف العمومية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم السلطنة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

د .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى مباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أوفى سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينها البك ويقع على باب الشونة أو الغزنبة المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال اعلنا بين فيه محل البيع ويومه وصاحته .

أما اذا قرر البك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب اخطار المدين بذلك قبل البيع بثمانية أيام ويجب اخطاره أيضا في خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه ويأتمن وبأس المشتري .

مادة ٤ - يخضع من الثمن واحد في المائة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضى من صافى ثمن البيع مجموع القروض المسحقة من أصل وفوائد وكفا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض فإذا بقى شيء بعد ذلك رد الى المدين .

مادة ٥ - مباشر البيع بالرمز من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر . على أنه اذا كان تمت حجز أو معارضة فالباقي من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم يودعه بنك التسليف الزراعى في خزنة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرى ...

## ملحق رقم ١٤

( جلسة الثلاثاء ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ )

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون خاص بفتح احتياطي مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المباني) لسنة

١٩٣٢-١٩٣١

(المقرر حضرة الشيخ محمد عزى باشا)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب والخاص بفتح احتياطي مبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المباني الأميرية) السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لبناء دور ثالث في مدرسة الهندسة الملكية .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها التي انعقدت في الساعة السابعة مساء يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ بحضور حضرة مندوبى وزارى المعارف









